العرب
الإثنين 2020/02/24
السنة 42 العدد 11627

عقبات تسليم البشير للمحكمة الجنائية الدولية

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

لا تزال بعض القوى السودانية تنتابها الكثير من التوقعات والتكهنات والتخمينات حول مدى جدية الحكومة في التجاوب مع مطالب المحكمة الجنائية الدولية بشأن محاكمة عدد من المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في إقليم دارفور. وأصبحت القضية تشغل شريحة من الرأي العام، حيث تحمل مؤشرات سياسية متباينة لجهة الإقدام أو الإحجام عن التسليم.

ارتاحت بعض الدوائر السياسية والحقوقية لما ظهر من مرونة واضحة على الموقف السوداني بشأن تسليم الرئيس السابق عمر حسن البشير للمحكمة الجنائية، ولا تزال تمنّي نفسها بتحقيق ذلك قريبا. وشعر آخرون بأن الخطوة صعبة ومحاطة بجملة من العقبات والتحديات الداخلية، ويمكن أن تفتح أبوابا إقليمية تقف ضدها، لأنها تسلك أسلوبا غير محمود، وقد تفضي إلى تعريض الكثير من الزعامات للخطر ذاته، وتجعل سيف المحكمة مسلطا على رقابهم.

من طربوا أو من غضبوا من التجاوب السوداني لم يلتفتوا إلى زمان ومكان الكلام حول القضية والاعتبارات السياسية التي فرضتها. فالزمان ترافق مع تصاعد الحملة ضد أركان النظام السابق في الداخل، لأنه لم يحقق التقدم المطلوب، ولم يتمكن من تجاوز ولو جزء بسيط من الأزمات المتراكمة، ويبدو كمن يخشى مخالب النظام السابق. وتولدت رغبة قوية لدى قيادات نافذة في السلطة لتوصيل رسالة تشي بأن مواجهة الفلول جد لا هزل فيه.

اصطحب بدء العد التنازلي لرفع اسم السودان من اللائحة الأميركية للدول الراعية للإرهاب، القيام بتحركات نوعية تثبت أن الخرطوم تتغير، وسلطتها الانتقالية ونظامها الدائم لاحقا على استعداد للتعامل مع الأدبيات القانونية والإنسانية التي يُؤْمِن بها المجتمع الدولي، وأن فجرا جديدا يسطع في الخرطوم يرفع القيم الأخلاقية ولا يصطدم بها.

المكان هو جوبا حيث كانت تجري مفاوضات تحقيق السلام في إقليم دارفور الذي تضرر من انتهاكات وجرائم البشير ورفاقه، والتي أدت إلى ملاحقتهم ومطاردتهم وطلب تسليمهم. ويوحي فتح هذا الملف فجأة على طاولة دارفور تحديدا، بأن الخرطوم راغبة في تلبية تطلعات سكان هذا الإقليم مهما كانت قاسية، وأن التعويضات السياسية والمادية ليس لها سقف محدد، ويمكن أن تصل إلى مستوى غير مسبوق لتتماشى مع التضحيات التي قدمت، وقادت إلى ترهل نظام البشير ثم سقوطه.

لن يجازف السودان بوضع رقبة البشير تحت مقصلة المحكمة الجنائية الدولية الآن، لكن هذا الشبح يدفع السلطة الانتقالية إلى التعجيل بإجراء محاكمة محلية نزيهة لا تحتمل مراوغة أو تسويفا

غير أن النوايا والميول لن تكون كافية. فالسلطة الانتقالية التي تريد حصد المزيد من المكاسب من وراء إثارة هذه الورقة حاليا سوف تعترضها مكونات محلية، في ظل بوادر خلاف بين الجناحين المدني والعسكري. فالأول يرى أن تسليم البشير يعزز حكم القانون واحترام طقوسه الدولية، ويضاعف من الثقة المتبادلة بين الحكومة وجهات عديدة تعتقد أن تثبيت الحكم المدني في السودان يستلزم اتخاذ خطوات لافتة، ومنع تغلغل وهيمنة المؤسسة العسكرية. وأول علامات التصدي تسليم أحد رموزها للقضاء الدولي ليكون شاهدا.

مع أن الفريق أول عبدالفتاح البرهان لم يمانع مسألة التسليم، إلا أن طريقته في تفهم الأمر لم تخل من إيحاءات تنطوي على تحفظات، حيث أخضع الملف لتقدير السلطة القضائية. وجرى رمي الكرة في ملعب الحكومة لتتخذ القرار المناسب أيضا. ولا يعني ذلك أنها مطلقة الحرية في الموافقة التامة أو الرفض، لكن القرار يُخضع العملية برمتها لتقديرات سياسية ربما لا ترى مصالح في محاكمة البشير أمام المحكمة الجنائية.

لن تكون العملية بعيدة عن سياقات علاقة الشد والجذب بين أطراف السلطة الانتقالية في مجلس السيادة والحكومة التي أخذت تظهر في العلن، ويشعر قطاع من المواطنين بأنها تسير على حبال دقيقة قد تتقطع أوصالها في أية لحظة. وبصرف النظر عما قام به البشير من تصرفات سلبية فهو في النهاية ينتمي إلى المؤسسة العسكرية السودانية، وتسليمه يمثل تحولا محرجا لقادة الجيش، لأن هناك جنرالات شملتهم لوائح الاتهام التي وجهتها المحكمة.

بالتالي فإن التفكير في استكمال محاكمة البشير أمام القضاء المحلي أو الجنائية قصة لم تكتمل فصولها ولم تستقر على الجهة المنوط بها القيام بهذه المهمة الدقيقة. فالمحاكمة في الحالتين يمكن أن تتورط فيها شخصيات كانت قريبة من البشير، وربما يكون القضاء المحلي أقل حساسية لزاوية إبعاد بعض الشخصيات الموجودة في الحكم حاليا عن المحاكمة، وهو ما يجعلها تتمسك به على حساب إبعاد شبح الجنائية الدولية الذي ينكأ جراحا سياسية إقليمية.

لدى الاتحاد الأفريقي رؤية رافضة للمحكمة الجنائية عموما، وثمة إحساس بالغبن وعدم الثقة بالدور الذي تمارسه والذي كاد ينحصر في استهداف بعض القيادات الأفريقية. وإذا أقدمت السلطة الانتقالية على هذه الخطوة فستضع نفسها في مواجهة مع الدائرة الأفريقية، وتبدو كمن لا يتجاوب مع توجهاتها السياسية في الملفات ذات الحساسية الدولية، والتي تكتنفها تعقيدات عدة، وتمنح فرصة لتتمدد أذرع المحكمة الدولية في القارة، وتتأثر سلبا علاقات الخرطوم بالأخيرة.

هذه المعطيات يصعب أن تكون غائبة عن ذهن الخرطوم، ولذلك فحسم الموقف من الجنائية الدولية لم يتبلور بشكل نهائي. وغلبت على التصريحات التي صبت في خانة التجاوب معها جوانب عاطفية أكثر منها سياسية. فالتحديات التي تحول دون المضيّ قدما في الخطوة كبيرة، ويمكن أن تثير مشكلات عميقة. كما أن ارتدادات الخطوة غير مضمونة العواقب؛ فوسط الغيوم التي تحيط بالسلطة الانتقالية قد تفضي المحاكمة خارج السودان إلى منح الفلول فرصة لاستعادة الزخم في الشارع، لأن بعض القيادات الأمنية ستكون مكبلة بالقمع أو التشجيع على التظاهر، ما يسمح بمواصلة الضغوط على السلطة الحاكمة من خلال الشارع. أسبغ الاهتمام الدولي على عملية تسليم البشير جاذبية كبيرة على الحكومة، وأكسبها حضورا أكبر في الشارع، لكنها جاذبية محفوفة بالمخاطر، ربما يضطرها ذلك إلى صرف النظر عنها، مع الجبال المرتفعة من الأزمات وما تجره الخطوة من رسائل، لأن الجرائم الإنسانية لا تسقط بالتقادم، وهناك سلسلة طويلة من الحوادث والجرائم التي وقعت أثناء حكم نظام البشير وما بعده، الأمر الذي يزيد من عوامل الفتنة على الساحة السودانية.

إذا دخلت المحكمة الجنائية من بوابة البشير وأعوانه فقد تستمر لبعض الوقت في البلاد مع وجود أنماط مختلفة من العنف جرت وقائعها في أنحاء البلاد خلال فترات زمنية متفاوتة، وتعيد الكرة لاستئناف حلقات المطاردة لزعامات أفريقية عدة.

تعيد محاكمة البشير أمام الجنائية الأضواء التي انحسرت عنها، وتضخ الدماء في عروق المغرمين والمتشدقين بتطبيق العدالة الدولية بصورة انتقائية، وتعفيهم من عمليات القتل البشع والانتقام العجيب وتغذية الحروب الأهلية. وكلها جرت بعض فصولها على أراضي دول عربية متعددة، استفزت شرائح من المواطنين.

لذلك لن يجازف السودان بوضع رقبة البشير تحت مقصلة الجنائية الدولية في الوقت الراهن، لأن النتيجة سوف تكون واحدة، لكن هذا الشبح يدفع السلطة الانتقالية إلى التعجيل بإجراء محاكمة محلية نزيهة لا تحتمل مراوغة أو تسويفا، تكسبها مصداقية في الداخل والخارج.

بوتين لا يمتلك ترف الخسارة أمام أردوغان

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

لا يحتاج الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى تذكيرنا بأن وجوده في سوريا وليبيا ليس من باب العبث، وإن كان مغامرة، على عكس ما يراه هو.

عادة ما ينتهي العبث بخسائر محدودة، مثل عبث الأطفال تماما، أما المغامرة فهي كثيرا ما تقود إلى كوارث.

يريد أردوغان أن يقنعنا، بعد أن أقنع نفسه، بأنه موجود في ليبيا وسوريا وفي البحر المتوسط بوصفه مناضلا. ويريدنا أيضا أن نصدق ذلك. دونكيشوت القرن الحادي والعشرين حدد أعداءه وخرج خلفهم مجاهدا.

وبالطبع يدرك "المجاهد" أردوغان أن مصالحه تتعارض أحيانا مع مصالح بعض الدول، وهذا البعض، يشمل فيما يشمل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا والصين؛ أصحاب القضايا الكبرى، مثله، يرون في تلك الدول مجتمعة مجرد بعض.

هوس أردوغان وصل به إلى حد أنه قال، ردا على صحافيين أتراك وصفتهم وكالة الأنباء الرسمية بالمعارضين، إن تقاعست تركيا عن تبوّؤ المكانة التي تستحقها في العالم فستدفع ثمنا باهظا مستقبلا.

الكارثة أن أردوغان، مثله مثل دونكيشوت، يؤمن إيمانا عميقا بالكذبة التي يكذبها، وهو على يقين من أنه يخوض نضال الاستقلال من جديد؛ ليس على الورق في رواية كتبها إسباني ساخر، بل على الأرض مسببا كوارث إنسانية لم يبخل بذرف الدموع على ضحاياها.

لا شيء سيوقف الفارس الذي قرر أن يمضي بمفرده لتحقيق النصر؛ فقوة أنقرة، والحمد لله، "تكفي لتحقيق أحلامه على أرض الواقع"، وبالشكل الذي يريده. وبالطبع هذه الأساليب ستشمل بعد استنفاد الخيارات الدبلوماسية والديمقراطية، وهذا كلامه هو، الخيار العسكري وبأعلى مستوياته إن لزم الأمر. ماذا يعني هذا؟

أردوغان، أبو تركيا الحديثة وصانع أمجادها، حدد خارطة الطريق التي سيتبعها، مستنكرا جهود كل من حاول أن يوجه النقد أو تجرأ على أن يشكك بحكمته، في الدفاع عن الديمقراطية والأمن في تركيا.

لقد أعذر من أنذر، وأردوغان أنذر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والروسي فلاديمير بوتين، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، في مكالمات هاتفية، وهو لا يريد بعد هذا أن يفرّط في الحقوق الإلهية التركية.

المضحك والمبكي في الأمر، أن من يساعد أردوغان ويقف إلى جانبه في "النضال الذي يخوضه ضد حفتر"، فرق من "الجيش الوطني السوري"، التي تواصل الكفاح فوق الأرض الليبية، بعد أن خاضت الكفاح معه داخل سوريا.

أن يصدر هذا الكلام عن رجل معروف عنه طموحه لإعادة الخلافة العثمانية شيء، ولكن أن يجد من يصغي له شيء آخر.

يؤمن أردوغان بأن النجاحات والانتصارات التي سيحرزها ستغير مجرى التاريخ، وتعيد رسمه مرة أخرى. ومسلحا بهذا الوهم و"بحس المسؤولية سيواصل اتخاذ خطوات ثابتة وواثقة دعما للمظلومين".

كل شيء كان يسير كما يشتهي الرئيس التركي، إلى أن اصطدم بالعائق الروسي، متمثلا في فلاديمير بوتين الذي قرر أن يثبت وجود روسيا في المنطقة وبالتالي لن يسمح بتحقيق نصر تركي هناك.

المكالمة الهاتفية والاجتماع الرباعي الذي دعا إليه أردوغان، لن يغيرا الموقف الروسي من النزاع، لذلك هناك الآن محاولات تركية تسير جنبا إلى جنب مع الدعوة إلى الاجتماع، لتذكير

كل شيء كان يسير كما يشتهي الرئيس التركي، إلى أن اصطدم بالعائق الروسي، متمثلا بفلاديمير بوتين الذي قرر أن يثبت وجود روسيا في المنطقة وبالتالي لن يسمح بتحقيق نصر تركي هناك

واشنطن بأن أنقرة حليف لها في حلف الناتو، وبالتالي جر الولايات المتحدة إلى مواجهة مباشرة مع روسيا، وهي مواجهة يخشاها الطرفان الروسي والأميركي، لأن عواقبها لا يمكن التنبؤ بها.

أحلام أردوغان بالتمدد لا تقتصر على الاتجاه غربا، آخر حلفاء تركيا يعمل أيضا على التمدد باتجاه الشرق، وإن لم يكن هذا التمدد يحمل الطابع العسكري، إلا أنه أكثر خطورة. المستهدف الأول فيه هو روسيا، أما الوسيلة فتمر عبر جمهوريتين من جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا، أذربيجان وكازاخستان، حيث شرعت الدول الثلاث في تدريس "التاريخ التركي المشترك"، ويحتوي المنهج معلومات أساسية حول الدول التركية التي تأسست على مر التاريخ.

وإلى جانب الجمهوريات التركية السبع، انتشر التُرك ضمن جمهوريات فيدرالية داخل الاتحاد الروسي سابقا، وإقليم تركستان الشرقية في الصين، وكأقليات في القرم ودول البلقان وسوريا ولبنان والعراق.

مغامرات أردوغان ليست مجرد حبر على ورق، وما يبدو اليوم مجرد حماقة يرتكبها شخص واهم، قد ينقلب غدا إلى كارثة يدفع ثمنها الجميع، إن لم يحسن قادة الدول الأوروبية ومعهم الرئيس الأميركي دونالد ترامب، التعامل مع دونكيشوت البحر المتوسط.

وبينما تبقى مشكلة أوروبا مع تركيا محصورة في طوفان اللاجئين القادم إليها من مناطق النزاع، ويمكن حلها بتقديم بعض التنازلات لأنقرة، تبقى مشكلة بوتين مع أردوغان أعمق من ذلك.

ليس أردوغان وحده من يعلم دروس التاريخ، بوتين أيضا يعلم تلك الدروس. وإن كان أردوغان لم يشهد انهيار الإمبراطورية العثمانية التي يبكيها يوميا، فإن بوتين ما زال يشعر بمرارة انهيار الاتحاد السوفياتي الذي عاصره عالقة تحت لسانه.

لن يستطيع أردوغان المراهنة على تبدل في الموقف الأميركي، الذي يفضل الآن المراقبة عن بعد، بعد أن كان طرفا فاعلا في النزاع، لسبب بسيط؛ هو أولا، أن بوتين لا يمتلك ترف الخسارة. وثانيا أن ترامب يؤمن بأن عدوّ عدوّي ليس صديقي دائما.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk